كردستان العراق المدافعات عن حقوق الإنسان يتحدين استمرار العنف

تقرير بعثة

مركز الخليج لحقوق الإنسان

*اهداء الى **سميرة صالح النعيمي** المدافعة الحقوقية الدؤوبة التي اعدمت علانية في مدينة الموصل في العراق من قبل داعش في سبتمبر 2014.*

يونيو /حزيران 2016

المحتويات

أولاً: المقدمة
ثانياً: المنهجية
ثالثاً: خلفية
رابعاً: النتائج
أ- نظرة عامة على وضع المرأة في كردستان العراق
ب- تعاطي الحكومة تجاه العنف القائم على اساس التمييز ضد النوع الاجتماعي
ج- المخاطر التي تهدد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان
د- قضية اليزيدية
خامساً: الإطار القانوني في كردستان العراق
سادساً: التوصيات
سابعاً: الخاتمة

أولاً: المقدمة

تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في كردستان العراق نفس انواع المخاطر التي يتعرض لها اي مدافع عن حقوق الإنسان في اي مكانٍ في العالم، الا أن كونهن نساء يجعلهن عرضة لعنف وتهديدات ذات طابع جندري. ان الأسباب وراء تلك المرحلة الاضافية من استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان معقدة ويجب فهمها في سياق البيئة الاجتماعية والسياسية، وتكوين الهوية الكردية، والتي اتسمت بالقمع والمقاومة على مر العقود، وبالصراع طبعاً مع التنظيم الارهابي، داعش في الوقت الراهن. في شهر يناير/كانون الثاني 2016 اجرى مركز الخليج لحقوق الإنسان بحثاً، التقى من خلاله بعدد من المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات العاملة في مجال قضايا المرأة في أربيل، دهوك والسليمانية، وذلك بهدف فهم طبيعة وضع المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يعملن في المنطقة، وللإعلان عن الصعوبات التي تواجههن، والتضامن وتقديم الدعم للعمل الذي يقمن به.

عادة يتضمن عمل المدافعات عن حقوق الإنسان تسليط الضوء على تحدي المفاهيم التقليدية للأسرة والادوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي فيها وفي المجتمع بشكل أوسع. وبسبب الطبيعة الشخصية والحميمية للغاية لتلك التحديات، فقد ينتج عنها ردود افعال عدوانية، ليس فقط من جانب السلطات، بل من قبل المجتمع بشكل عام.

أصبحت الأسرة في الوقت الحالي مكاناً غير آمن للمرأة، وهناك اتفاق على ذلك، بل عادة تكون اخطر مكان يمكن ان توجد فيه. ويعد ذلك هناك ظاهرة على مستوى العالم ككل، تحدث في كردستان العراق تماماً كما تحدث في المملكة المتحدة. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة تقتل سيدتان على يد شركائهم الحميميين كل اسبوع.[1] ان هذه مشاكل على مستوى العالم كله، حيث يكفي ان نلقي نظرة عابرة على تويتر او اي موقع يتيح خاصية التعليقات للجمهور على شبكة الإنترنت حتى نرى ردود الافعال المقززة والتي عادة ما تكون موجهة ضد النساء الاتي يشاركن في مناظرات من خلال المنتديات العامة. وهكذا فان المدافعات عن حقوق الإنسان غالباً ما يكونون أول من يتعرض للانتقاد أو النبذ من المجتمعات المحافظة والجماعات الدينية، إلى أن يصل الأمر للوصم من الأسر والمجتمع الذي يعتبر عملهم تهديداً مباشراً لشرف الاسرة، الدين، الثقافة ونسيج المجتمع نفسه.

ثانياً: المنهجية

قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بمتابعة ورصد حالة حقوق الإنسان في العراق على مدار الخمس سنوات الاخيرة وتلقى العديد من البلاغات عن إنتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيين المستقلين.[2]
يعتمد هذا التقرير في اعداده على مجموعة من المقابلات التي اجريت وجهاً لوجه مع عدد من المدافعات عن حقوق الإنسان ومع مدافعين حقوقيين يعملون في مجال قضايا المرأة في كل من أربيل، دهوك والسليمانية.

كما وتمت الاشارة ايضاً لما جاء في تقارير لبعض المنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وتقارير الاجهزة التابعة للأمم المتحدة والدراسات الاكاديمية والتقارير الواردة في الاعلام المحلي والدولي.

[1] ملاذ للنساء والأطفال، تقرير عن المملكة المتحدة:
http://www.refuge.org.uk/get-help-now/what-is-domestic-violence/domestic-violence-the-facts
[2] موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان، العراق، الحالات في الدولة: http://www.gc4hr.org/news/index/country/8

لقد كانت اقوال كل من اجري معهم مقابلات متسقة داخلياً، ولا تتعارض مع بعضها البعض، ومدعومة بتقارير المنظمات الدولية. لكل هذه الأسباب اصبح فريق البحث على يقين بأن هذه الروايات صادقة ودقيقة حتى في ادق التفاصيل. تم تجهيل هوية بعض الاشخاص الذين قدموا المعلومات وذلك بهدف حمايتهم.

ثالثاً: خلفية

يتمتع الاكراد في العراق الأن بحقوق ثقافية وسياسية تُعد افضل من تلك التي يتمتع بها الاكراد في ايران وتركيا، حيث اصبح امراً واقعاً أنهم يحكمون أنفسهم من خلال حكومة إقليم كردستان. الا انهم قد تعرضوا في العقود الأخيرة للصراعات المستمرة، الإبادة الجماعية، الترحيل الجماعي، الإعدام والهجمات بالاسلحة الكيميائية. وتعد عمليات الأنفال أو حملة الأنفال[3] التي قام بها صدام حسين في عام 1988 هي الاكثر جسامة، حيث تم تدمير 2600 منزل وقتل خلالها حوالي 100 الف مدني تقريباً. ونتيجة للقتل الممنهج للشباب، اصبحت النساء يفقن الرجال عدداً، حيث اصبح هناك عدد كبير من ارامل الأنفال تحديداً، اللاتي الذين فقدن ازواجهن في عملية الابادة الجماعية تلك. وكذلك تم استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان على نطاق أوسع، وكانت أبشع تلك الهجمات في حلبجة حيث قتل خلالها وفق تقرير هيومن رايتس ووتش ما يقرب من 5000 شخص.[4]

في يونيو/حزيران 2014 اجتاحت داعش مدينة الموصل ثم اتجهت جنوباً نحو بغداد والحقت الهزيمة بقوات حكومة إقليم كردستان، البيشمركة، والجيش العراقي مهددةً بالقضاء على الأقليات العرقية والدينية الكثيرة في البلاد.

و وفقاً لتقرير للامم المتحدة لعام 2015، لا يزال المدنيون يعانون أكثر من غيرهم في ظل هذا النزاع المسلح غير الدولي وفي الفترة ما بين 01 يناير/كانون الثاني 2014 حتى 31 أكتوبر/ تشرين الثاني 2015، سجلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وقوع ما لا يقل عن 55047 من المدنيين ضحايا نتيجة لهذا النزاع، من بينهم 18802 قتيل و 36245 جريح.[5]

كانت النساء بشكل خاص عرضة للقتل والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي بشكل منهجي. كما وأن هجمات تنظيم داعش ضد الايزديين في سنجار "أظهرت نية تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) لتدمير الايزديين كجماعة"، كما جاء في تقرير الأمم المتحدة، الذي "يرجح بقوة" أن داعش قد ارتكبت جرائم الإبادة الجماعية.[6]

تم تشكيل الكيان الاتحادي الكردستاني العراقي بعد انتهاء الصراع في عام 1992 ويهيمن عليه حزبان رئيسيان وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي هو حزب سياسي انشق عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في السبعينات. لقد ساهمت العسكرة المتأصلة بعمق في المجتمع على مدى عدة أجيال في استمرار العنف الملحوظ في هذه المنطقة.

---

[3] الابادة الجماعية في العراق هيومن رايتس ووتش 1993,
https://www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/ANFALINT.htm

[4] المرجع نفسه.

[5] http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMIReport1May31October2015.pdf

[6] http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=50369#.V0YXRiMrIy4

ان هناك قدر كبير من التداخل في العراق بين العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بسبب الصراع الحالي مع داعش والعنف النابع من داخل المجتمع نفسه. ويتجلى هذا الامر، على سبيل المثال، من خلال التقارير التي اعدت عن المنطقة في عام 2011 والتي جاء فيها "خلقت هشاشة مؤسسات الدولة وفشل سيادة القانون مساحة للاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي والدعارة" [7] حيث كانت العصابات الإجرامية تقوم بتهريب النساء والفتيات إلى سورياKالأردن وقطر وغيرها من دول الخليج للعمل في البغاء. وهذا يعيد للاذهان بشدة سياسات داعش الموثقة جيداً فيما يتعلق بالكثير من النساء والفتيات الذين اسرتهم منذ عام 2014 فصاعدا.

منذ آخر تقرير [8] أصدره مركز الخليج لحقوق الإنسان حول المدافعين عن حقوق الإنسان بكردستان العراق في 2014 ازدادت الازمات الاقتصادية والديمقراطية. لم ينعقد البرلمان لأشهرً وخلال العامين الماضيين لم يتم تلقي اي مساهمات مالية من بغداد في الميزانية.

لقد ازدادت حدة التوترات السياسية عندما قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بمحاولات لتمديد ولاية زعيم الحزب مسعود البارزاني كرئيسٍ لحكومة إقليم كردستان، وهي سياسة قوبلت بالرفض من الجماعات السياسية الأخرى. وكان البارزاني رئيساً لحكومة إقليم كردستان لولايتين وعامين آخرين. غير أن القانون الحالي لا يعطي البارزاني الحق في البقاء في منصبه بعد 20 أغسطس/ آب 2015. ان الكثير من المعارضين مصرين على وضع البارزاني تحت وصاية البرلمانيين.

وكان بارزاني قد وعد علناً بتوحيد قوات البيشمركة، تعزيز المؤسسات المالية والأمنية، تقديم الفاسدين للعدالة، دعم حرية التعبير، والقضاء على الوساطة والمحسوبية. وبالرغم من ذلك لم تتخذ أي خطوات ملموسة نحو إصلاحات جذرية في عهده، حيث يستمر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في السيطرة على أغلبية القوات المسلحة؛ فكلاً من دزكاي زانياري (جهاز الاستخبارات لحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني) و باراستن (جهاز الاستخبارات للحزب الديمقراطي الكوردستاني) يعملان بشكل مستقل. وكذلك لم يمثل أي وزير أو أي مسئول آخر رفيع المستوى للمحاكمة بتهم الفساد. أما بالنسبة لحالة حرية التعبير، فتم اغتيال ثلاثة صحفيين خلال فترته الرئاسية، ولم يتم تقديم الجناة للعدالة. [9]

وفي اكتوبر/ تشرين الثاني 2015 خرج مئات الموظفين بالقطاع العام في مظاهرات بالسليمانية ومدن شرقية اخرى للمطالبة بدفع رواتبهم المتأخرة. وفي أكتوبر/تشرين الثاني ايضاً. أطلقت ميليشيا مسلحة تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني النار على المتظاهرين في قلعة دزة وكلار، مما أسفر عن مقتل [10] خمسة أشخاص على الأقل وإصابة آخرين. وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني انه سيتم فتح التحقيقات في حرق مقره، ولكنه لم يقدم تصريحات مماثلة فيما يتعلق بجرائم القتل التي ارتكبتها ميليشياته.

ان تلكم هي الخلفية التي يسعى في ظلها المجتمع المدني لمواجهة العديد من التحديات التي يمر بها كردستان العراق والتي تفاقمت بسبب الصراع مع داعش.

---

[7] مؤامرة الصمت الأدنى : العنف ضد المرأة العراقية (ناجي العلي ونيكولا برات)
http://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2011/Conspiracy%20of%20Near%20Silence.pdf

[8] كردستان العراق : لا ملاذ آمن للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين (2014/12/31)
http://www.gc4hr.org/report/view/28

[9] المرجع نفسه

[10] التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية - العراق 2015/2016: <
https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/iraq/report-iraq/>

تحدث مركز الخليج لحقوق الإنسان خلال بعثة عام 2016 مع العديد من منظمات حقوق المرأة والمجموعات التي تعمل على قضايا المرأة هناك، لتوضيح معالم الأزمة المتفاقمة والحملة ضد منظمات المجتمع المدني. حيث قالت احدى السيدات لمركز الخليج لحقوق الانسان:

> "الأمر أسوأ بكثير من العام الماضي، سواءً على الصعيد الأمني أو الاقتصادي. هناك حالة عامة من العناء. يتم دفع النساء خارج الحياة العامة. ان الوضع مخيف وغير مستقر، البرلمان لم ينعقد وهناك مخاوف من اندلاع حركة شعبية، ولذلك صار القمع أسوأ. ان الخدمات الأساسية للمرأة غير متوفرة والمجتمع المدني اصبح غير قادراً على تلبية الاحتياجات يوماً بعد يوم. ببساطة أن المال غير موجود."

لاحظت منظمة الهجرة الدولية من خلال مصفوفة تتبع النزوح[11]، زيادة ملحوظة في النزوح بسبب الصراع الدائر خلال شهري ديسمبر /كانون الأول 2015 ويناير /كانون الثاني 2016، على الأخص في الانبار، نينوى، صلاح الدين، وكركوك. لذلك فإن حجم المشاكل التي تواجه الوكالات يتزايد وتحاول الحكومة الإقليمية جاهدة أن تستوعب الأعداد الكبيرة من النازحين داخلياً واللاجئين.

في دهوك قالت منظمة حقوق الإنسان في كردستان لمركز الخليج لحقوق الإنسان:

> "هناك 830 الفاً من النازحين داخلياً واللاجئين في المدينة بينما عدد سكان البلد 125,0000 ، لذلك هناك أعداد شبه متساوية. ان احتياجاتهم هائلة وهذا يؤثر على المجتمع المضيف بطبيعة الحال، وقد تسبب في ضغوط من الناحية العملية على الخدمات. لقد باتت الحكومة مضطرة لتوفير الخدمات للجميع مما أدى إلى انخفاض جودة كل الخدمات. ان هناك ازمة في الإسكان، واسعار السكن ارتفعت. في البداية كان هناك الكثير من القبول والتعاطف مع النازحين داخلياً، حيث فتحت لهم الأبواب، قبلت المدارس التلاميذ الجدد، ورحب الناس بهم في الكنائس والمساجد ومن ثم اقامت لهم المنظمات الدولية المخيمات. يوجد الأن 22 مخيم في دهوك. في الآونة الأخيرة أخذ الوضع يزداد توتراً بين السكان المحليين واللاجئين، وخاصة في مخيم عقرة. لقد حدث هجوم على المخيم بسبب خطاب مؤثر في المسجد المحلي، وخرجت مظاهرات ضد اليزيديين في مدينة عقرة."

رابعاً: النتائج

أ- نظرة عامة على وضع المرأة في كردستان العراق

على الرغم من أن وضع المرأة في كردستان العراق يعتبر افضل في بعض المجالات من وضع المرأة في باقي مناطق العراق، الا انه مازالت يعاني من تحديات. هناك تقدم فيما يتعلق بمشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وفي التشريعات ضد التمييز على اساس النوع. ولكن مازالت هناك تحديات كبيرة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة فيما يخص جرائم "الشرف" ومختلف اشكال العنف القائم على التمييز على اساس النوع الاجتماعي بما في ذلك تشويه الاعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

[11] منظمة الهجرة الدولية: <http://www.iom.int >

ان العنف باسم الشرف هو بمثابة غطاء للكثير من الممارسات، بدئاً بالتحكم فيما ترتديه النساء ومروراً بالحرمان من التعليم، إلى التشويه والقتل. فعلى سبيل المثال، علم مركز الخليج لحقوق الإنسان أنه في يوليو /تموز 2015 ذهبت امرأة إلى احد المتاجر في السليمانية خلال شهر رمضان وهي ترتدي قميصا قصير الاكمام، فأحاطت بها جموع غاضبة وضربوها ضرباً مبرحاً لدرجة انها نقلت للمستشفى لتلقي العلاج. لقد كانت هناك تحركات تهدف لعمل حملة لدعم تلك السيدة، لكننا علمنا ان الأمر كان مثيراً للجدل لدرجة جعلت الموضوع غير ممكن.

علم مركز الخليج لحقوق الإنسان أن جرائم "الشرف" تتم بشكل متكرر، وتتلقى منظمات المرأة، وهي ليست بقليلة، طوفان مستمر من المكالمات من النساء اللواتي تتعرض للهجوم.

على سبيل المثال، قالت منظمة اسودة لمناهضة العنف ضد المرأة[12] لمركز الخليج لحقوق الإنسان أنه ما بين 01 و 13 يناير/كانون الثاني 2016 تلقوا 5 حالات متعلقة بجرائم الشرف، ثلاثة منها في أربيل واثنين في السليمانية، واضافت انهم عادة يستقبلون حوالي 60 مكالمة يومياً من النساء اللاتي يشعرن بالتهديد من افراد الأسرة المقربين منهم. كما أن هناك مشكلة اخرى منتشرة، وهي انتحار النساء الاتي لا يجدن مخرجاً من الظروف العائلية. والطريقة المستخدمة في معظم الأحيان هي الانتحار حرقاً. قالت احدى الناشطات لمركز الخليج لحقوق الانسان انه طبقاً للارقام الموجودة لديها، قامت 56 امرأة باشعال النار في نفسها خلال سنة 2015. ويُعتقد أن بعض من حالات الانتحار هذه هي في حقيقة الأمر جرائم قتل مستترة. وقالت اسودة لمركز الخليج لحقوق الإنسان أن الغالبية العظمى من حالات جرائم الشرف تمر دون محاسبة الجناة.

ب- تعاطي الحكومة تجاه العنف القائم على اساس التمييز ضد النوع الاجتماعي

هناك تناقض واضح في مجال العنف القائم على اساس التمييز ضد النوع الاجتماعي. فمن ناحية نجد المجتمع المدني يتعاطى مع الموضوع بشكل صحي الى حد ما، وهناك الآلاف من المنظمات غير الحكومية الموجودة، كثير منها تعمل على قضايا المرأة، لكنها تعتمد بشكل اساسي على الارادة السياسية حسنة النية، وتتفاوت درجات التواصل بينها وبين الاحزاب السياسية. والحكومة تدعم مكافحة العنف القائم على اساس التمييز ضد النوع الاجتماعي بشكل رسمي، وقد كرست الكثير من الوقت والموارد المالية لتطوير استراتيجيات ذات صلة، على سبيل المثال، عوض الخطة الخمسية الاستراتيجية الوطنية لمواجهة العنف ضد المرأة في كردستان 2012-2016، وتشكيل المجلس الأعلى لشؤون المرأة، والشرطة المتخصصة، ومراكز الشرطة والمحاكم للتعامل مع هذه القضية.

تعمل هيئات من الامم المتحدة بشكل وثيق مع الوزراء والهيئات الحكومية لتشكيل تلك الخطط. بالطبع كانت لتلك العلاقة مع الامم المتحدة ثمارها، حيث شاركت الكثير من الهيئات منذ البداية في صياغة السياسات ودعم تطبيقها. لكن في حقيقة الأمر نجد ان المدافعات عن حقوق الإنسان التي تعمل على تلك القضايا ميدانياً لا تجد الدعم او الحماية الكافية. فالمخاطر التي تهدد المدافعات عن حقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض لها عادة لا يتم تسجيلها أو فتح التحقيق فيها أو معاقبة الجناة. وقد أظهرت الأبحاث أن كردستان العراق تتبنى ممارسات أفضل في مجال المساواة بين الجنسين بهدف زيادة مصداقيتها على الساحة الدولية، وبالتالي دعم مساعيها للحصول على وضع مستقل ومعترف به، وليس من باب الاعتراف الحقيقي لضرورة المساواة بين الجنسين. لكن في الوقت نفسه يقبل البحث أن "هناك تاريخ طويل من النضال في مجال حقوق المرأة في العراق وفي كردستان العراق.

[12] http://www.asuda.org

هناك زخم من الأسفل للدفع نحو التغيير مصحوباً برغبة في تحقيق هذا التغيير بين بعض القطاعات من صناع السياسات مما كان له اثر بالغ بالتأكيد."[13]

وقد زار مركز الخليج لحقوق الإنسان المديرية المختصة بالعنف القائم على التمييز ضد النوع و أحد مراكز الشرطة النسائية المعينة لفهم طبيعة العمل المنجز. لقد كانت المديرية فخورة بالتقدم الذي احرزته المرأة والذي يمكن رؤيته في المجتمع، من خلال النساء اللاتي يشغلن وظائف في كل مستويات المجتمع، في الحكومة وفي البيشمركة على سبيل المثال، وفخورة بقدرة المرأة على إثبات جدارتها في هذه الأدوار. لم يتهربن من مواجهة القضايا الثقافية والاجتماعية في المجتمع التي تسبب مشاكل متأصلة وخاصة جرائم الشرف. كانت المديرية تعمل بنشاط كبير على تنفيذ خطة العمل الوطنية استجابة لقرار مجلس الأمن رقم 1325 والخاص بالمرأة وبناء السلام. لقد تم التوصل بأن التقنيات الحديثة تعتبر مشكلة صعبة. ان العديد من جرائم الشرف عادة تتم عندما يقوم احد أفراد الأسرة بقراءة الرسائل الموجودة على هواتف أبنائهم، التي يفسروها على انها غير لائقة من وجهة نظرهم، ومن ثم ينتج عنها ردود افعال عنيفة.

وتشرف المديرية على ملجئ للنساء من ضحايا العنف القائم على التمييز ضد النوع الاجتماعي، حيث يوجد مأوى واحد في كل من المدن الرئيسية، أربيل، السليمانية ودهوك، وكذلك مراكز لإعادة التأهيل. وتعمل المديرية خاصة في المناطق الريفية على محاولة الوصول إلى المناطق القبلية وزيادة الوعي والثقافة حول حقوق المرأة. عبر الاعتماد على الانظمة القبلية ومحاولة دمج تلك الهياكل في إطار قانوني. وفي كثير من الأحيان يشارك شيوخ القبائل في حل النزاعات من خلال هذا الإطار.

كما زار مركز الخليج لحقوق الإنسان احد اقسام الشرطة المخصصة للنساء. لقد بدت قائدة الشرطة النسائية متمكنة من عملها للغاية ومسيطرة والخدمة تدار بشكل جيد جداً. ولكن عندما سئلت تحديداً عن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان وما هي التهديدات أو الصعوبات التي قد تتعرض لها المدافعات اثناء القيام بعملهن، نفت وجود أي مشاكل، وقالت أنهن يقمن بعملهن بحرية.

ان هذا الفشل في الاعتراف بوجود انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وعدم تسجيلها يدل على المشكلة الاكبر لدى حكومة اقليم كردستان. يوجد هناك استعداد للإعلان عن التشريعات التقدمية واتخاذ خطوات جديدة غير تقليدية مثل انشاء مراكز للشرطة تديرها النساء، ولكن هذا التجديد يجب أن يأتي من أعلى ويأن تكون المشاريع حكومية. هناك مساحة ضئيلة من التسامح مع التجديد من أسفل إلى أعلى في هذه المجالات، أو في مجال العمل الحقوقي المستقل، وهناك خطوط حمراء مقيدة جداً حول ما يمكن مناقشته في وسائل الإعلام.

ج- المخاطر التي تهدد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

تقوم المدافعات عن حقوق الإنسان برفع سقف ما هو مقبول في هذا المجتمع المحافظ وعلى الرغم من أنه يجب أن تدعمهم الشرطة في هذا الموقف، إلا أنه من الواضح أنهم بعيدين كل البعد عنهن. فعلى سبيل المثال، احدى أولى منظمات حقوق المرأة التي تحدث معها مركز الخليج لحقوق الإنسان وصفت لنا مؤتمر صحفي نظمته لمناقشة وضع المرأة الكردية التركية على الحدود، التي قالوا انها تتعرض للهجوم من قبل قوات الحكومة التركية.

[13] النساء في مرحلة ما بعد الصراع كردستان العراق ، الديمقراطية المفتوحة، زينب ن. كايا ، 26 فبراير 2016, https://www.opendemocracy.net/westminster/zeynep-n-kaya/women-in-post-%20conflict-iraqi-kurdistan

تعرض المؤتمر الصحفي لهجوم من حوالي ما يقرب من 200 من شرطة مكافحة الشغب لأنه، حسبما قيل لمركز الخليج لحقوق الإنسان، ممنوع مناقشة هذا الموضوع في مكان عام. أما السيدة المسئولة عن تنظيم المؤتمر فقد تعرضت للضرب المبرح وسرق هاتفها المحمول.

ومن ثم ظهرت صورتها على احدى صفحات موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك "نشطاء أربيل" وتقول الناشطة أن تلك الصفحة تستخدم لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وتهديدهم. تم وضع دائرة حمراء حول وجهها لتسليط الضوء عليها. والغرض منها هو تشويه سمعة المدافعين. وقالت "إن موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك هو احد الأدوات الرئيسية التي تستخدم ضدنا."

وقالت مجموعة أخرى تعمل على قضية اليزيدية:

"هناك الكثير من التحديات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، لا تتوفر لنا الحماية. بالفعل هناك قانون ينص على حق الحصول على المعلومات من الدولة، ولكن في الحقيقة فهو غير معمولٍ به وهذا يشكل عقبة كبيرة لعملنا، فنحن بحاجة إلى بيانات دقيقة لكي نتمكن من القيام بحملة بشكل سليم لنحاول تحسين الظروف ولكننا نتعرض لمضايقات من السلطات في هذه القضية. "

"على سبيل المثال، حاول احد زملائي تحليل عمل التنسيق في مخيم للنازحين الداخليين فألقي القبض عليه، ووقعت عليه غرامة مالية قدرها $ 1700دولار أمريكي. وكانت عملية القبض مشبوهة، حيث وجهت له تهمة التحدث عن إدارة المخيم بغرض التشهير وتشويه سمعة المسؤول عن المخيم. تنازل المسؤول عن المخيم عن الشكوى لكن القاضي قرر المضي قدما على أي حال، لأنه رأى أن الموضوع يشكل قضية رأي عام ،،، نحن سوف نستأنف. لدينا العديد من الحالات التي يتم فيها احتجاز المدافعين لبضع ساعات ثم يتم اطلاق سراحهم، هذا الأمر تكرر عدة مرات. فهم يستخدمون هذا الأمر كوسيلة لمضايقة".

واكملت قائلة:

"نحتاج لتوفير الحماية القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب غياب سياسة واضحة في هذا الشأن، لا توجد مساحة لهذا العمل. ان القضاء تنقصه الخبرة في هذا المجال، يحتاجون للتدريب، هناك غياب للكفائات. الشرطة والأجهزة الأمنية تحتاج لتدريب جاد. سيلتفت القاضي لقانون العقوبات فقط، ولن يكون لديه أي فكرة عن المفاهيم الدولية أو معايير حقوق الإنسان. وفي الأغلب سوف يدافع عنا محامي متطوع وبالتالي فرصتنا ضئيلة للغاية. نحن بحاجة لاجرائات وتطبيق صحيح، نحتاج إلى جهات تقوم بالتدريب. يجب تعليق لوحة مدون عليها "الحقوق والواجبات" بداخل كل اقسام الشرطة."

"نحتاج لتشريعات خاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، كتعريف من هو المدافع عن حقوق الإنسان؟ على سبيل المثال، هل ان الصحفيين الذين توقع عليهم غرامات عالية للغاية بشكل متكرر كفيلة بإفلاسهم، يكمن ان يُحسبوا كمدافعين؟"

واختتمت قائلة:

"حرية التنقل اصبحت تشكل تحدياً كبيراً الأن، حتى بشكل لا يتناسب مع الوضع الأمني، اذا كنت تحاول القيام بعمل ما متعلق بملف اليزيدية، سيكون من الصعب التنقل في البلاد بسبب كمية المضايقات في الكمائن. ان الأمر قائم على التمييز الشديد بين المجموعات المختلفة. لدينا شخص عربي في فريق العمل، وهو يتعرض لمضايقات متفاوتة فيما يتعلق بمسألة التنقل. الأن لم يعد يسمح للعرب بدخول المنطقة التابعة لحكومة اقليم كردستان الا اذا كان لديهم اقامة. هناك ايضاً اختلاف في المعاملة من منطقة لاخرى. على سبيل المثال، في بعض الاماكن المحيطة بدهوك، سوف يتم التحقيق معك إن كان هناك رجال ونساء في نفس السيارة. بينما في السليمانية ليس في الأمر غضاضة."

وقالت منظمة اخرى تعمل في مجال حقوق المرأة لمركز الخليج لحقوق الإنسان:

"هناك الكثير من المخاطر التي تهدد المدافعين عن حقوق الإنسان، خاصة إن كانت انثى. نحن نتلقى الكثير من التهديدات عبر الهاتف، ومنها تهديدات بالقتل. ان التعرض للتهديدات بسبب هذا النوع من العمل اصبح أمراً مسلماً به. ويجب أن نتكيف معه.
لا نخرج بمفردنا في قضية ما ابداً، دائماً نكون ثلاثة. لدينا احتياطات أمنية جيدة في المكتب، هناك حارس في الخارج وكاميرات مراقبة. لكني اعتقد أن شخصاً سوف يمكنه التسلل يوماً ما."

د- قضية اليزيدية

خلال بعثة مركز الخليج لحقوق الإنسان، بات واضحاً أن العمل على القضايا ذات الصلة باليزيدية مازالت تسبب مشاكل بشكل خاص. قال اتحاد النساء الاكراد لمركز الخليج لحقوق الإنسان:

"لا تريدنا الحكومة أن نعمل على ملف اليزيدية، وتضع في طريقنا الكثير من المعوقات البيرقراطية. ان الأمر كله مرتبط بالسياسة وبالمزاعم التي تقول أن البيشمركة القوا اسلحتهم وهربوا، تاركين الناس في سنجار (في أغسطس/آب 2014).
ان الوضع في المخيمات الأن فظيع، لا يوجد علاج كافي، ولا مساعدة طبية، ولا اعادة تأهيل للنساء اللاتي عانين أسوأ ما يمكن من الإنتهاكات. في البداية كنا نحاول أن نوثق اسماء واعداد الناس، لكن الأمر كان غير ممكناً، لأن السلطات وقفت في طريقنا. لذلك هناك قلة في البيانات المحددة. والمساعدة من المجتمع الدولي محدودة. يحب علينا ان نأخذ موقف ونقوم بعمل ما."

هناك شكوى مشتركة من أنه بالرغم من أن هناك العديد من المجموعات التي كانت تبذل ما في وسعها لتقديم الخدمات والمساعدة للفتيات والنساء من اليزيديين إلا أنه لم يكن هناك تنسيق بينها. لم تكن هناك رؤية عامة للوضع.

تحدث مركز الخليج لحقوق الانسان لامرأة يزيدية من الذين فروا من المنطقة التي كانت لا تزال تحت سيطرة داعش. كانت تعمل مع فريق من ثلاثة أطباء، صيدلي واحد ومعلم، وتعمل بشكل رئيسي مع الأيتام. وقالت إن المناطق اليزيدية قد تم التنازع عليها حتى قبل وصول داعش اليها وأن مشاكلهم من قبل مؤرخة في هذا الصراع.

وقالت:

"كانت منطقة بلدي مكانا للصراع بين العراق وكردستان .... مناطقنا، منذ ما قبل النزاع، تم التخلي عنها من قبل كل من الحكومتين. ان سنجار هي أكبر من دهوك، ولكنهم لم يبنوا فيها مدارس، ولم يتم تطويرها. أن الأطفال يضطرون إلى السفر مسافات طويلة للذهاب إلى المدرسة، وكانت هناك حالات من عمليات الخطف والقتل بسبب هذا. لقد تم منع الأطفال من اليزيديين الذين كان من المفترض أن يحضروا في مدرسة بالموصل من الذهاب وأي من اليزيديين الذين يذهبوا من شأنهم أن يقتلوا. قبل عامين من وجود داعش هددنا في الموصل. وبالنسبة للنساء اللاتي كن في المخاض، فإن أقرب مستشفى لهن في الموصل، لأن كلاً من الحكومتين رفضت بناء المستشفيات، وبسبب نقاط التفتيش والمضايقات فاتن بعض النساء يلاقين حتفهن اثناء محاولتهن الوصول الى المستشفى ".

و اضافت بأنهم كيزيديين يحاولون العمل في المخيمات، نواجه طبقة إضافية من التمييز:

" لا يمكننا أن نتحرك أو حتى أن نتكلم. واذا ما تحدثنا علنا، او تفوهنا بأي شيء نقابل بالتوقيف والضرب. تعرض أكثر من 20 ناشطا يزيديا من الذين انتقدوا الحكومة الكردية لإجراءات تأديبية، على سبيل المثال، الاعتقال والضرب، ومن ثم يفرج عنهم. بل إننا نخاف من التحدث أمام المنظمات غير الحكومية الكردية لأنهم جزء من المشكلة عندما يتعلق الأمر بقضايا اليزيديين. لقد اعتقل أحد زملائي لمدة ثلاثة أيام وتعرض للضرب خلالها لأنه انتقد سياسي في كردستان. "

وقالت انها قدمت نداءً إلى المجتمع الدولي حول النساء والفتيات اللاتي تم اختطافهن من قبل داعش:

"إن اليزيديين شعب مسالم جدا، لكنهم هم الأكثر اضطهادا في الوقت الحالي. تقول بعض التقارير ان هناك مايقارب من [2000[14]] امرأة يزيدية لا تزال في أيدي داعش. هناك [الكثير] من الأطفال اليزيديين من الذين يتم تحويلهم إلى جنود اطفال من قبل داعش .

منظمة يزيدية اخرى، قالت متحدثة عن وضع المرأة اليزيدية لمركز الخليج لحقوق الانسان:

"بشكل عام كانت هناك مشاكل مع التعليم في سنجار بالفعل. وهناك عدد كبير من النساء اللواتي يعانين من الأمية. هناك مدارس داخل المخيمات، لكنها غير كافية. لا وجود للمدرسين والمواد بما فيه الكفاية. كانت هناك عدد من الاجراءات التي وضعتها الحكومة للتعامل مع هذه المشاكل، ولكن الآن وبسبب العجز الاقتصادي، توقفت معظم هذه البرامج. وكذلك تتزوج العديد من الفتيات بمجرد وصولها لسن الرابعة عشر. كما وأنها تحصل بعقود زواج قانونية، في إطار النظام الاتحادي بموجب القوانين العراقية حيث لا تسمح بذلك بموجب قوانين كردستان ".

[14] ووفقا للإحصاءات الرسمية، 1940 ما زالن محتجزات من قبل داعش. وقد أطلق سراح 1400 من النساء وكان العدد التقريبي للنساء والفتيات المأسورات في أغسطس/آب 2014 3686. انظر أيضا: المرأة اليزيدية بعد العبودية، هيومن رايتس ووتش، 18 أبريل/ نيسان 2016، https://www.hrw.org/news/2016/04/18/yezidi-women-after-slavery-trauma

وقالت منظمة نسائية راسخة في العمل بأربيل لمركز الخليج لحقوق الانسان:

"بعد أن نشرنا تقريرا في عام 2014 عن مضايقة اللاجئين، تم قطع كل التمويل عنا من قبل حكومة إقليم كردستان. لقد أردنا أن فتح المركز في خانكي وهو [معسكر للنازحين يقطنه اليزيديون فقط في دهوك]، ولكن رفضت الحكومة ذلك، كان لابد لنا من القيام ببعض الاتصالات لفتح المركز ثانيةً. لقد أتهمنا بعمل مشاكل بسبب حملات التوعية التي نقوم بها. لدينا مدرب يتلقى مكالمات تهديد، والتهديد بالقتل عند التخطيط للاحتجاجات، وخصوصا خلال وقت نشر التقارير ."

وقال المسبار لمركز الخليج لحقوق الإنسان:

"هناك العديد من البرامج قصيرة الأجل التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ولكن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تقوم بالتنسيق فيما بينها. وستؤدي الازمة الاقتصادية إلى إغلاق الكثير منها والأمر لا يبدو مبشراً. ولكن هناك بعض المبادرات التشريعية من حكومة إقليم كردستان التي تساعد، فعلى سبيل المثال، هناك قانون ضد العنف المنزلي وتعديلات القوانين الخاصة بجرائم الشرف. وأخيرا تراجع عدد حالات الانتحار في المخيمات. يمكن للاجئين أن يعملو من لحظة وصولهم إلى المنطقة الخاضعة لحكومة إقليم كردستان، ولكنه من الصعب أن تجد النساء فرصاً للعمل. هناك ايضاً مشكلة العنف الجنسي داخل المخيمات.

ان الكثير من الرجال يذهبون إلى أوروبا لكنهم لا يقدرون على تحمل التكاليف المادية ليأخذو النساء معهن، لذلك يبادروا بترك السيدات في المخيمات بدون اي مساعدة."

"ان معظم النساء في المخيمات كان لهن حظ ضعيف في التعليم والبعض الآخر هن غير متعلمات البتة، وليس لديهن دراية بحقوقهن ولا بالوضع العام، انهن يعشن في خيام صغيرة بلا حماية. لا توجد برامج طويلة المدى، الكثيرون يريدن الرحيل - وبعض الناس يريدونهم أن يرحلوا. وأحد اهم المشاكل هي أنه لا يوجد برامج للعودة أو المصالحة، ولا سبل لتحقيق العدالة".

خامساً: الإطار القانوني في كردستان العراق

ان العراق هو طرف في جميع الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبالتالي عليها حماية الحق في حرية الرأي والتعبير.[15]

إقليم كردستان العراق هو اقليم اتحادي في العراق ويخضع للدستور العراقي لعام 2005. ينص الدستور العراقي في المادة 38، على الضمانات التالية فيما يتعلق بحرية التعبير:

تكفل الدولة وبما لايخل بالنظام العام والآداب:

اولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر.

ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

[15] المادة 19 ب من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

من كل التقارير التي تلقاها مركز الخليج لحقوق الإنسان، يتضح أن النظام القضائي في اقليم كردستان قد سخر بهدف الحد من المناقشات وممارسة العمل الحقوقي المستقل.

واستمع مركز الخليج لحقوق الإنسان خلال بعثته إلى مزاعم لها مصداقية بشأن توجيه اتهامات لا أساس لها، والاجراءات القضائية الطويلة، وجلسات المحاكمة المتكررة على مختلف درجات التقاضي بهدف اطالة الفترة الزمنية التي تكون الاتهامات موجهة فيها ضد الناس. ويبدو أن المحاكم تقوم عمداً بمحاولة للتضييق على المدافعين عن حقوق الإنسان في ممارسة عملهم المشروع و السلمي وهذا يمثل خرقاً للالتزامات المحلية والدولية على حد سواء.

ان القوانين المكتوبة تتماشى مع المعايير الدولية ولكن المشاكل تكمن في تطبيق تلك القوانين. لذلك يبدو لمركز الخليج لحقوق الإنسان أنه لا بد من تدريب السلطة القضائية وجميع مكونات نظام العدالة الجنائية تدريباً كافياً ليكونوا ملمين بالقوانين الحالية وبكيفية تطبيقها.

هناك حاجة لاتباع نهج جديد في حكومة كردستان العراق لعكس الجانب التقدمي في التشريعات من خلال المزيد من المساحات المتاحة للمنظمات الشعبية، ومن خلال اطلاق الحملات حول القضايا التي تزعم الحكومة انها مهتمة بها. ان هناك حاجة لأن يتبع العمل الحقوقي منهجاً من أسفل لأعلى، ليس فقط استعراض للتشريعات المطابقة لمعايير حقوق الإنسان المفروضة من فوق.

سادساً: التوصيات

وجد مركز الخليج لحقوق الإنسان ان النساء في كردستان العراق يواجهن العديد من التحديات، وان وتيرة العنف المتصاعدة والتهديدات ضد النساء بشكل عام تجعل من عمل المدافعات عن حقوق الإنسان اكثر صعوبةً. يجب على سلطات حكومة إقليم كردستان اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير حماية أفضل للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان، ولجميع المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل عام، وذلك ليس فقط من خلال تطبيق القوانين والإجراءات مع مراعاة تطبيقها من منظور يحترم النوع (الجندر)، ولكن أيضا من خلال فتح مساحات تتيح لهم المشاركة في العمل المستقل، سواء كان هذا العمل ينتقد سياسات الحكومة أو يشكك في تنفيذها.

يوجه مركز الخليج لحقوق الإنسان هذه التوصيات للسلطات في كردستان العراق:

1. توجيه الدعوة للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن استقلال القضاء لزيارة الإقليم الفدرالي والقيام برصد وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها لدعم العمل المستقل لحقوق الإنسان.
2. الكف عن التدخل السياسي في عمل منظمات المجتمع المدني والسماح بالعمل الحقوقي المستقل بالفعل، والذي سوف يؤدي إلى تعزيز دور الحكومة نفسها في مجال حقوق الإنسان.
3. ضمان المساواة للأقليات في الحصول على الخدمات وفرص العمل، وإنشاء لجنة لمكافحة التمييز لتقوم بحماية حقوق الأقليات.
4. وضع خطة وطنية طويلة المدى بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة وتعويض النازحين واللاجئين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

5. اتخاذ تدابير لتحسين تنفيذ أحكام القانون للقضاء على الممارسات التقليدية مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) وفتح التحقيقات في العنف القائم على اساس النوع، ولا سيما جرائم الشرف.
6. طلب الدعم الفني من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من خلال مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، لتحسين حالة حقوق الإنسان وآليات المساءلة المحلية.
7. محاسبة أي شخص وكل الأشخاص، سواء في الحكومة أو من الاطراف الفاعلة غير الحكومية، الذين يستهدفون و / أو يهددون المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني.
8. تحسين سبل التعاون بين اقسام شرطة النساء والمجتمع المدني لتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من تقديم البلاغات دون أن يشعروا انهم مهددين.

سابعاً: الخاتمة

تضع الازمة السياسية والاقتصادية الحالية التي تمر بها كردستان العراق -والتي يضاف اليها النزاع ضد داعش- عبئاً ثقيلاً ليس فقط على عاتق الحكومة وانما على المجتمع المدني ايضاً. تعمل النساء المدافعات عن حقوق الإنسان على مواجهة العنف المستمر النابع من داخل المجتمع والذي يتزايد في سياق الصراع مع داعش. ان هناك شعور بالإنهاك يغمر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في تلك المنطقة، هذا في الوقت الذي تحاول فيه المنظمات التي تعاني من نقص التمويل توفير الخدمات الأساسية لسكان البلد الذي يستقبل عدداً متزايداً من اللاجئين والنازحين داخليا.

ان هناك فشلاً ذريعاً من جانب السلطات للحيلولة دون وقوع هجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء المدافعات او التحقيق فيها او معاقبة الجناة، خاصة ان المدافعات يتصدرن الخط الأمامي للصراع من أجل تغيير السلوكيات والاعراف الراسخة التي تؤثر سلباً على السكان بشكل عام. لايتم تسجيل الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان او لا يتم التحقيق فيها بشكلٍ كافي. انهم يستمرون في القيام بعملهم وهم يعرضون انفسهم للخطر ودون حماية كافية.

لكي يزدهر العمل الحقوقي المستقل في كردستان العراق، لا نحتاج فقط لحكومة قوية تخضع للمحاسبة والمسائلة الديمقراطية، لا يشوبها الفساد، بل ايضاً نحتاج لمجتمع مدني قوي ومستقل مدعوم بصحافة حرة. كما ويجب سماع اصوات كل اطياف المجتمع، وليس فقط اصوات المقربين من الاحزاب السياسية الرئيسية. مهما بدت سياسة الحكومة تقدمية على الورق، فانها إن لم تكن قادرة على الخضوع للنقد والمناقشة المفتوحة في المجتمع المدني، اذن فهي ليست تقدمية على الاطلاق.